



كلمة

السيد الأستاذ الدكتور

وزير التنمية الاقتصادية

بمناسبة الاحتفال

بإصدار تقرير التنمية البشرية، مصر: ٢٠١٠

عن

شباب مصر : بناء مستقبلنا

القاهرة

٢٠١٠/٦/٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد الأستاذ الدكتور / أحمد نظيف ، رئيس مجلس الوزراء
السيد / جيمس راولى ، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيدات والسادة الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

هذه مناسبة تدعو للابتهاج والاعتزاز. وتعود هذه البهجة وذلك الافتخار إلى ما تمثله مناسبة إصدار التقرير الجديد عن التنمية البشرية في مصر من دلالات.

أولها: التأكيد على أن التنمية ليست عملاً خفياً ولكنها واقع. وقد نجحت تقارير التنمية البشرية ليس فقط في تحديد وقياس المؤشرات المختلفة لمستوى وأحوال معيشة المصريين في مختلف المجالات، ومن ثم التغير والتطور في المجالات المختلفة للتنمية البشرية، ولكن أيضاً التحليل المتعمق والتقييم الموضوعي لهذه المؤشرات. هذه الخريطة التفصيلية الشاملة التي توفرها التقارير تضيف على عملية التنمية الشفافية الكاملة سواء على المستوى الوطني أو العالمي. بفضل هذه التقارير وغيرها من تقارير الأداء لم يعد تقييم إنجاز التنمية انطباعياً ولا جزئياً. ولا يجوز أن نغفل ما يتحقق لمجرد أنه لم يصل بعد إلى مرحلة التمام والكمال؛ ولا أن نتجاهل ما يصادفنا من مشكلات وصعوبات حتى ولو كان ما أنجزناه كبيراً.

ثاني هذه الدلالات، أن تقرير التنمية البشرية المصري أصبح نموذجاً للتعاون والتكامل والتنسيق بين الأطراف المعنية بقضية التنمية وأحوال المعيشة في مصر. فالتقرير يصدر عن مؤسسة بحثية مرموقة، هي معهد التخطيط القومي، بدعم غير محدود من أهم مؤسسات الأمم المتحدة وهو برنامجها الإنمائي، ويشارك في إعداده نخبة من أبرز الخبراء المصريين ونظراء لهم في المؤسسات الدولية المعنية، تلتزم أدق المنهجيات والمعايير الموثوقة في تجميع وتدقيق

البيانات وتقدير المؤشرات. ويسعدني أن أتوجه بالشكر والتقدير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتبه في القاهرة وعلى رأسه السيد/ راوولي، ولأسرة منظمات الأمم المتحدة في القاهرة ولفريق الخبراء والعلماء الذين أعدوا التقرير وفي مقدمتهم الأستاذة الدكتورة/ هبة حندوسة رئيس فريق العمل.

الدلالة الثالثة: أن التقرير ليس مجرد كتاب قيم، وضعه عدد من الباحثين المتميزين. ولكن أصبح مصدراً موثقاً لاستكشاف فجوات التنمية، وبناء نمط الأولويات الذي تتبناه خطة التنمية في مجالاتها المختلفة، واختيار البرامج التنموية الأكثر أهمية. والأمثلة كثيرة على القضايا التي تبنتها التقارير السنوية، وسرعان من ضمنتها الحكومة في أولويات خطة التنمية، منها اللامركزية، وتنمية الصعيد، ومكافحة الفقر، وقضايا النوع الاجتماعي Gender.

ليست هذه التقارير تقارير حكومية. ولكننا في وزارة التنمية الاقتصادية ومختلف الوزارات نعول كثيراً على ما تتضمنه من بيانات ومؤشرات وتوصيات واقتراحات وروى في كافة جوانب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن نتائج هذه التقارير لم تكن لتتوقف عند حشد البيانات ورصد المؤشرات، وإنما كانت تنطلق دوماً من مرحلة "رصد وتصوير الواقع" - بإيجابياته وسلبياته - إلى مرحلة اقتراح السياسات وطرح البرامج والبدائل الممكنة والتي من شأنها تحسين مستويات الأداء وتحقيق مزيد من تفعيل لمنظومة التنمية البشرية بمختلف مفرداتها وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، ولذلك، فإن هذه التقارير نكتسب أهمية بالغة لوضع السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار والذي يعنيه في المقام الأول التعرف على ما تتوصل إليه هذه التقارير من اقتراحات محددة وما تطرحه من بدائل وخيارات ممكنة لسياسات وبرامج فاعلة لتعزيز جهود التنمية البشرية.

وواقع الأمر، أن التقرير الذي نحن بصدد الاحتفال بإصداره اليوم إنما يكتسب أهمية خاصة حيث أنه يختص بالشباب. وقد أسعدني اختيار فريق العمل للعنوان الذي اقترحه للتقرير؛ شباب مصر: بناء مستقبلنا. إن أهمية هذه الفئة العمرية لا تعود فقط إلى أعدادها وإنما أيضاً إلى ما شهدته خصائصها من تطور وتنمية. فعدد الشباب يبلغ

حالياً نحو ٢٠ مليون شاب وفتاة، يشكّلون حوالي ربع سكان مصر، مقارنة بأقل من ١٠ مليون عام ١٩٨٦. ورغم هذه الزيادة الكبيرة، إلا أن الجهود الحكومية المتتالية قد نجحت في توفير خدمات تعليمية مناسبة لهؤلاء، وهو ما أدى إلى خفض نسبة الأميين ومن يعرفون بالكاد القراءة والكتابة من الشباب من أكثر من ٦٠% عام ١٩٨٦ إلى أقل من ٣٠% عام ٢٠٠٦. وانخفاض نسبتهم إلى جملة الأميين ومن يعرفون القراءة والكتابة من نحو ٢٩% في العام الأول إلى أقل من ٢٣% في العام الأخير. كما أدى ذلك أيضاً إلى زيادة نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط فأعلى من حوالي ٣٠% في عام ١٩٨٦ إلى أكثر من ٦٠% في ٢٠٠٦، ونسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى فقط من أقل من ٦% في العام الأول إلى نحو ١٦% في العام الأخير.

كما نجحت الجهود التنموية المبذولة خلال العقدين الماضيين أيضاً في توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الشباب في قوة العمل، وهو ما أدى إلى زيادة أعداد المشتغلين في هذه الفئة العمرية من حوالي ٤,٧ مليون شاب وفتاة عام ١٩٨٦ إلى ضعف هذا العدد حالياً، وهو ما انعكس في خفض معدل البطالة بينهم من نحو ١٨,٤% في العام الأول إلى ١٦,٣% في العام الأخير.

وهنا أود أن أشير إلى خطورة استمرار الزيادة السكانية الحالية، وما تفرضه من تحديات متزايدة أمام كافة جهود التنمية. فاستمرار المستويات الحالية للتلجاب (٣ أطفال في المتوسط لكل سيدة) سيعني زيادة عدد سكان مصر من ٨٠ مليون حالياً إلى نحو ١٠٤ مليون عام ٢٠٢٠ و١٢٢ مليون عام ٢٠٣٠. وسيعني كذلك زيادة عدد الطلبة في مراحل التعليم المختلفة من نحو ٢٠ مليون طالب حالياً، إلى حوالي ٢٢,٥ مليون طالب عام ٢٠٣٠، وزيادة عدد السكان في سن العمل من نحو ٥٥ مليون حالياً إلى أكثر من ٧٧ مليون عام ٢٠٣٠.

وما أود أن أؤكد عليه في هذا المجال، هو أنه إذا كانت الجهود الحكومية قد نجحت إلى حد بعيد في استيعاب الزيادات السكانية المرتفعة التي حدثت خلال العقدين الماضيين، فإن استمرار هذا النجاح سيكون صعباً للغاية إذا ما استمرت الزيادة السكانية على نفس معدلاتها خلال العقدين القادمين.

السيدات والسادة ..

لا يتصور بالطبع أن أعلق في كلمتي الافتتاحية هذه على كل ما ورد بالتقرير من دراسات ومقترحات تبلور جهود فريق عمل ضم أكثر من خمسة وعشرين خبيراً، وفي بحث متواصل لنحو عام كامل. لأنه مهما أبدينا من ملاحظات في عجلة فإنها لن توفيهم حقهم بأي حال من الأحوال.

ولكن اسمحوالي - في ظل هذا التحفظ - أن أستعرض مع حضراتكم بعض النقاط الهامة التي تعبر عن تفاعلي الإيجابي مع ما ورد بالتقرير من أفكار ورؤى وتوصيات. وسوف أحصرها في أربع نقاط رئيسية أوردها على نحو مختصر فيما يلي:

النقطة الأولى

تتعلق بمؤشرات التنمية البشرية، حيث رصد التقرير تطور هذه المؤشرات على امتداد سنوات الإصدار منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠١٠، وأبرز - بحق - المجهودات التنموية التي بذلت في الارتقاء بهذه المؤشرات.

فالمؤشر العام للتنمية البشرية ارتفع من ٠,٥٢٤ عام ١٩٩٥ إلى ٠,٦٨٨ في عام ٢٠٠٤ ثم واصل تصاعده إلى ٠,٧٣١ عام ٢٠٠٩ مما سمح بانتقال مصر - وفقاً للتصنيف الدولي - من المرتبة المنخفضة إلى المرتبة المتوسطة. ولم يتبق سوى ٧٠ نقطة من ألف ليفقز الدليل بمصر إلى مستوى التنمية البشرية المرتفعة.

ولست هنا بصدد استعراض الإنجازات التي تحققت في مجال التنمية البشرية، فهي واردة تفصيلاً في التقرير وتشير بحق إلى نجاح مصر في تحقيق معظم مستهدفات الألفية الثالثة قبل حلول عام ٢٠١٥. ولكن ربما ما أود التركيز عليه يتعلق بالتطورات الإيجابية التي تمت في السنوات القليلة الماضية بهدف تضيق الفجوة المكانية والنوعية في مؤشرات التنمية البشرية والتي كانت بالغة الاتساع على النحو الوارد بالإصدارات الأولى من التقرير.

وواقع الأمر أن المساعي الحكومية لتقليص الفجوة القائمة بين محافظات الوجه البحري ومحافظات الوجه القبلي تتبلور في نمط توزيع الاستثمارات العامة المركزية

واستثمارات التنمية المحلية بين مختلف محافظات الجمهورية. ففي خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة الخمسية الحالية، استأثرت محافظات الصعيد بنسبة تجاوزت ثلث الاستثمارات الإجمالية، وهو ما يفوق تمثيلها السكاني في الجمهورية، كما حظيت بالأولوية في برامج استصلاح واستزراع الأراضي، والتي شملت على سبيل المثال، استصلاح ٦٥ ألف فدان في نطاق محافظة أسوان، ٣٢ ألف فدان بمحافظة الفيوم، ٢٤ ألف فدان بمحافظة قنا، فضلاً عن تصاعد نصيب هذه المحافظات من المناطق الصناعية المخططة ومن تجهيزات مرافق البنية الأساسية (مثل تطوير مطار أسيوط وإنشاء مطار سوهاج والطريق البري أسيوط / سوهاج / البحر الأحمر)، بالإضافة إلى برامج دعم التنمية في القرى الأكثر فقراً، وعلى رأسها المشروع القومي للاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر فقراً والذي يغطي ألف قرية بتعداد سكان ١٠,٧ مليون نسمة، يقع ٩٢% منهم بمحافظات الصعيد.

وقد رصدت خطة التنمية لعام ٢٠١١/١٠ استثمارات قدرها مليار جنيه لتمويل برامج هذا المشروع القومي، وقد كان من نتاج هذه الجهود تنامي مؤشرات التنمية البشرية بدرجة أكبر في محافظات الوجه القبلي عن نظائرها في محافظات الوجه البحري، وبالتالي تضيق الفجوة بينهما عن ذي قبل على النحو الذي تم رصده بتقرير التنمية البشرية.

أما فيما يتعلق بالفجوة النوعية، فقد بات تحسن المؤشرات واضحاً في حالة توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر الصحة)، وفي معدل الأمية ومعدل الالتحاق بالتعليم المدرسي، وإن ظل متواضعاً بالنسبة لمعدل المساهمة في العمل. وفي هذا السياق، تتضمن خطة النهوض بالمرأة لعام ٢٠١١/١٠ تنفيذ ٩٤ مشروعاً في المجالات سألقة الذكر، مع التركيز على المشروعات المدرة للدخل للمرأة المعيلة ومشروعات الأسر المنتجة لزيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

السيدات والسادة ..

النقطة الثانية، التي أريد أن أتوقف عندها تتعلق بقضية تشغيل الشباب، فهي تشكل التحدي الأكبر الذي يجابه جهود التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن بطالة الشباب - وخاصة الفئات المتعلمة - إنما تمثل إهداراً لثروة قومية، وضياعا لاستثمارات ضخمة أنفقت لتنمية رأس المال البشري دون توليد عائد مناسب، فضلاً عما تولده ظاهرة البطالة من إحباطات نفسية وعواقب اجتماعية.

وإذا ما تمحصنا في ظاهرة البطالة لوجدنا أنها تطرح في حقيقة الأمر ثلاث قضايا متشابكة تدور حول مدى موازنة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل، ومدى كفاءة عملية التدريب المهني والفني في الارتقاء بمستويات إنتاجية العمل، ومدى اتساع طاقات القطاعات الإنتاجية لاستيعاب عرض القوى العاملة في سوق العمل.

ودون التطرق إلى التفاصيل، فقد تحققت إنجازات طيبة على هذه الجبهات الثلاث، غير أنها لم تكن بالقدر الكافي لاستئصال شأفة البطالة والتي مازالت تدور حول ٩% من حجم قوة العمل. ففي مجال الارتقاء بالتعليم، تم رصد ما يقرب من ٥٠ مليار جنيه لبرامج التعليم المختلفة في موازنة عام ٢٠١١/١٠، منها حوالي ٥,٥ مليار جنيه استثمارات موجهة لبرنامجي التعليم قبل الجامعي والعالى. وتهدف هذه الاعتمادات الاستثمارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مقدمتها استكمال تنفيذ البرنامج الرئاسي الخاص بإنشاء وتجهيز ٣٥٠٠ مدرسة، وإحلال وتجديد ٣١٦ مدرسة تضم ٥٢٢٢ فصلاً، بالإضافة إلى أعمال جديدة في مجال الإحلال والتجديد والإنشاء لعدد ١٨٤ مدرسة تشمل ٢٧٧٨ فصلاً.

وفي مجال تطوير التعليم الفني، تضمن البرنامج الانتخابي تطوير ٢٥٠ مدرسة فنية، وقد تم بالفعل تطوير ٨٨ مدرسة من العدد المقرر حتى عام ٢٠٠٩/٠٨، ويتبقى ١٦٢ مدرسة لاستكمال البرنامج، منها ١٠٨ مدرسة جارى تنفيذ أعمال التطوير بها فى العام المالى الحالى (٢٠١٠/٠٩) بتكلفة ٣٥٠ مليون جنيه فى إطار مشروع تطوير

المدارس الثانوية الصناعية، و ٥٤ مدرسة مستهدفة لتطويرها فى خطة ٢٠١١/١٠ بتكلفة ٢٣٧ مليون جنيه فى إطار برنامج تطوير التعليم الفنى.

كما أن هناك مراجعة شاملة لإستراتيجية التعليم للانتقال من الكم إلى الكيف بالتركيز على جودة التعليم وتطوير المناهج الدراسية والوسائط التعليمية. ونظم الاختبارات والتوسع فى التطوير التقنى للعملية التعليمية. وفى التوجه نحو التخصصات العلمية الأكثر توافقاً ومتطلبات سوق العمل، وعلى النحو الذى يهينى لاكتساب المعارف والمهارات والقدرات الفكرية الإبداعية.

وفى مجال التدريب، استهدفت الجهود الحكومية تفعيل البرامج الوطنية للتدريب والتشغيل وتأهيل شباب الخريجين من خلال زيادة مراكز التدريب وتحديثها وتطوير برامجها وإعداد المدربين وإنشاء مراكز تدريب مهنية متخصصة قارب عددها حالياً نحو ألف مركز، وتختص بتدريب العاملين فى مجالات شتى (الإسكان والمقاولات والصناعة والسياحة .. الخ). وحسبنا الإشارة - على سبيل المثال - لمراكز التدريب التابعة لوزارة القوى العاملة والهجرة والتي ناهزت ٤٥ مركزاً على مستوى الجمهورية. آخرها تسعة مراكز تم الانتهاء من إعدادها فى محافظات مطروح والدقهلية وبورسعيد والقليوبية والجيزة وشمال سيناء والوادي الجديد، وكذلك إلى جهود مجلس التدريب الصناعي التابع لوزارة التجارة والصناعة والذي قام بتدريب نحو ٤٧٥ ألف متدرب خلال الأربع سنوات الماضية وحتى مارس ٢٠١٠.

كما وافق مجلس الوزراء مؤخراً على قرار رئيس الجمهورية بإنشاء المجلس المصري للاعتماد المهني وتنظيم جهات الاعتماد والتدريب المهنية، والذي يهدف إلى وضع وتنفيذ سياسة بناء مستويات المهارة الحرفية والمهنية بالتعاون مع مؤسسات أصحاب الأعمال، وتحديث وتطوير نظم وأساليب التأهيل والتدريب، وإدارة وتنظيم الجهات العاملة فى مجال الاعتماد المهني بمختلف مستوياتها، وذلك بما يحقق رفع مستوى القوى البشرية والمواءمة بين احتياجات سوق العمل المحلى والخارجي.

أما عن الطاقات الاستيعابية لقطاعات الإنتاج، فلنتحدث بلغة الأرقام لنجسد حجم المشكلة تجسيدا حقيقيا. فحجم القوة العاملة يبلغ حالياً نحو ٢٥ مليون فرد وينمو

سنوياً بأكثر من ٢,٥%، أي أن هناك إضافة سنوية في سوق العمل تعادل حوالي ٧٠٠ ألف فرد، وهؤلاء يتعين استيعابهم كل عام. علاوة على نسبة من رصيد المتعطلين حالياً، وهو ما يعني استهداف توفير ما بين ٧٥٠ و ٨٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً، وهو ما استهدفه بالفعل البرنامج الرئاسي في المحور الخاص بالشباب يعمل، وتبنته بالتالي خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ويمكن القول أن السياسات والبرامج التي اتبعتها حكومة الحزب الوطني الديمقراطي قد نجحت في توفير نحو ٣.٤ مليون فرصة عمل جديدة خلال السنوات الأربعة الأولى من البرنامج الرئاسي. في ظل معدل نمو اقتصادي مرتفع تجاوز الـ٧%. كما نجحت الحكومة كذلك في توفير ما يقرب من ٦٠٠ ألف فرصة عمل جديدة خلال عام ٢٠٠٩/٠٨، وهو العام الذي شهد اندلاع أسوأ أزمة شهدها الاقتصاد العالمي منذ الثلاثينيات من القرن الماضي. وأسارع بالقول أن النمو الاقتصادي السريع وإن كان شرطاً ضرورياً للنهوض بمستويات التشغيل إلا أنه ليس شرطاً كافياً. وبالتالي كان هناك حاجة لتبني إستراتيجية تستهدف تحقيق النمو المرتفع مع التشغيل، أي أن يكون التشغيل مصدراً أساسياً لنمو الناتج وليس تابعاً له. ومن هنا كان حرص خطة الدولة على التركيز في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي توفر فرصاً عديدة للتشغيل أمام جموع الشباب، وذلك من خلال عدة محاور، منها:

- تفعيل الدور التصديري للمشروعات الصغيرة من خلال توفير البيانات والمعلومات، وتنمية الوعي بأهمية الفرص التصديرية، والارتقاء بأساليب الإنتاج والتسويق، والتوسع في إقامة المراكز التكنولوجية وحاضنات الأعمال لتقديم الدعم الفني.
- تعزيز العلاقات التشابكية بين المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة والكبيرة من خلال الارتباطات الأفقية والرأسية مما يفتح آفاقاً واسعة للإنتاج والتسويق المشترك.

والواقع أنه - تداركاً لخطورة قضية بطالة الشباب وما تفرضه من تحديات جسيمة أمام واضعي السياسات - فقد أفرد تقرير التنمية البشرية ثلاثة فصول كاملة لتناول العوامل المؤثرة في مستويات التشغيل، الأمر الذي مكن من التشخيص الدقيق لقضية البطالة

والوقوف على أسبابها وأبعادها، وطرح المرئيات بشأن سبيل التصدي لها. وقد جاءت توصيات التقرير في هذا الخصوص متوافقة إلى حد كبير مع السياسات وآليات العمل الجاري تطبيقها لتهيئة آفاق تشغيل أرحب لجموع الشباب.

السيدات والسادة ..

النقطة الثالثة، التي أود أن أقف عندها تتعلق بقضية الإسكان، وهي القضية التي تحتل بلا شك ترتيباً متقدماً في قائمة القضايا التي تهم الشباب. فقد أوضح التقرير بكل موضوعية الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ البرنامج القومي للإسكان الذي يهدف إلى توفير ٥٠٠ ألف وحدة سكنية خلال فترة البرنامج الرئاسي، تم بالفعل بناء وتسليم ٢٣٥ ألف وحدة، ومن المتوقع تسليم ١٣٥ ألف وحدة أخرى في سبتمبر ٢٠١٠، وجاري الانتهاء من باقي الوحدات خلال الفترة القادمة.

أما النقطة الرابعة والأخيرة في كلمتي هذه فتتعلق بمنهجية البحث العلمي المتبعة في تقرير التنمية البشرية. فقد دأب القائمون بإعداد التقرير على توخي دقة العرض واتساق الفكر وعمق التحليل، فضلاً عن المصارحة والشفافية، الأمر الذي يكسب التقرير ثقة وتقدير كافة المطلعين عليه مهما اختلفت آراؤهم أو قيمهم الفكرية، كما يزيد من فاعليته كأداة استرشادية للسياسات العامة. فالتقرير يشيد بحالات النجاح عند تناول قضية ما غير أنه لا يغفل في نفس الوقت الإشارة إلى حالات القصور أو الإخفاق، كما يعرض مقترحاته وتوصياته لتفعيل سياسات المؤسسات الحكومية وآليات الأداء في شكل نقاط محددة واضحة أقرب ما تكون لبرامج عمل يتوقع لها أبلغ الأثر عند دخولها حيز التنفيذ.

ومن أمثلة ذلك أذكر:

- الرسائل التسع المدرجة بالتقرير - كخطة عمل - لتنمية الآفاق وزيادة الفرص المتاحة أمام الشباب في مجالات تطوير التعليم ومكافحة الفقر وزيادة التشغيل والمشاركة المجتمعية .. الخ.

- توصيات التقرير بشأن تفعيل أداء المجلس القومي للشباب في ضوء نظرة تقويمية لفاعلية البرامج المنفذة ومدى كفاءة مراكز الشباب القائمة.
- تأكيد التقرير لأهمية تنمية وتقوية إحساس الشباب بالمواطنة والمشاركة المجتمعية في كافة قضايا الوطن اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، ومنها ما يؤكد التقرير من أن الشباب لديه من القدرات ما يمكنه من المشاركة الفاعلة في حملات التوعية المجتمعية وفي تنفيذ البرامج الرامية لمكافحة الفقر ومحو الأمية والتحسين البيئي .. الخ.
- عرض التقرير لرؤية الشباب عام ٢٠٢٠ (Vision) من خلال استقصاء آراء الشباب بشأن قضاياهم والوقوف على آمالهم وتطلعاتهم المستقبلية، ووضع هذه الرؤى - كما صيغت صراحةً - أمام المسؤولين ومتخذي القرار.

السيدات والسادة ..

أعتذر إذا كنت قد أطلت على حضراتكم في كلمتي، ولكن ثراء التقرير الذي بين أيدينا بالأفكار والأطروحات أثار حماسي، ولو اتسع الوقت لأفضت في الحديث عن الإمكانيات والقدرات التي يملكها شبابنا وتهيئ السبيل للانطلاق في رحاب التنمية وتحقيق النهضة الشاملة لجيل المستقبل.

وختاماً، أكرّر شكري وتقديري للنخبة المتميزة من الخبراء والباحثين الذين شاركوا في إعداد هذا التقرير، كما أتقدم بخالص التحية وجزيل الشكر لكافة المشاركين في هذا الحفل الكريم داعياً للجميع بالسداد والتوفيق

والسلام علىكم ورحمة الله وبركاته ،،،

وزير التنمية الاقتصادية

د. عثمان محمد عثمان

